

فرص التحالف الشيعي الخليفي في البحرين

عباس بوصفوان*

لا يمكن الحديث عن مواقف الشيعة في دول الخليج العربية في إطار واحد تجاه علاقاتهم بحكومات بلدانهم، ونفوذهم السياسي والاقتصادي والعسكري، وتوجهاتهم الدينية والسياسية، وتمثيلهم في المؤسسة الرسمية. في الكويت، تسجل المؤشرات علاقة إيجابية بين عائلة الصباح الحاكمة والأقلية الشيعية، التي تقدر نسبتها بنحو 30% من المواطنين البالغ عددهم نحو 1,3 مليون نسمة. وقد انحاز المواطنون الشيعة للوضع القائم حين مضت المعارضة في مطالبة صاخبة بانتخاب حكومة شعبية بديلاً للحكومة المعينة من قبل أمير البلاد، في وضع معاكس للبحرين، حين طالبت الأغلبية الشيعية فيها بانتخاب الحكومة، ورفضت الأقلية السنية ذلك، وإن كان الوضع مختلفاً بين الكويت التي يحكمها دستور متوافق عليه، وبرلمان مُنتخب ثلثاً أعضائه، ويعيش أبناؤها وضعاً اقتصادياً مريحاً، فيما ألغى حاكم البحرين دستور 1973، الذي كان نسخة طبق الأصل تقريباً من دستور الكويت، وأحال البحرين إلى ديكتاتورية بديكور ليبرالي. وقد انتقلت العلاقة بين الحاكمين من آل الصباح وتيارات شيعية رئيسية من التوتر إلى التحالف بعد 2008، وذلك على خلفية الهجمة الرسمية ضد جماعات شيعية عبرت عن حزنها على مقتل القائد العسكري لحزب الله عماد مغنية، الذي اتهمه السلطات الكويتية بتفجير طائرة الجارية (1986)، وانتهى هذا الإشكال بانتقال الكويتيين الشيعة المعارضين تقليدياً للنظام إلى التحالف معه، الأمر الذي تجلّى في الوقوف مع رئيس الوزراء السابق ناصر المحمد الصباح طوال خمس سنوات من الهجوم المنهج ضده من قبل المعارضة القبلية _ الإسلامية بقيادة مسلم البراك. ثم مضى الشيعة في تحالف أكثر وضوحاً مع السلطة إبان التظاهرات التي عفت مناطق كويتية في 2011، ولم تنته بإطاحة المحمد الصباح من رئاسة الحكومة في نوفمبر 2011.

وفي عُمان، تقدر نسبة الشيعة في حدود 5% من المواطنين البالغ عددهم 2,1 مليون نسمة. وتتمتع الأقلية الشيعية بوضع مثالي لجهة علاقتهم بالسلطة وتمثيلهم في المؤسسة الرسمية، وعشية الاحتجاجات في 2011، كان واضحاً الانحياز الشيعي لخيارات السلطان قابوس بن سعيد الذي يحكم السلطنة المحافظة منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، في الوقت الذي كان فيه (شيعة عمان) يتظاهرون منددين

بالعنف الخليفي غير المسبوق ضد شيعة البحرين المعارضين، كما فعل شيعة الكويت. وفي الإمارات وقطر، حيث تقدر نسبة الشيعة فيهما بـ 15% و 10% على التوالي، فإن التوجس الرسمي لم يتحول إلى تغول واضطهاد سافر ضد الأقلية الشيعية التي تعيش أوضاعاً اقتصادية واجتماعية مريحة، بيد أن عصا التضييق غير المباشر ضد المؤسسات والمناسبات الدينية الشيعية ظلت على الدوام حاضرة. أما الأقلية الشيعية في السعودية المتمركزة في مناطق إنتاج النفط في شرق شبه الجزيرة العربية، والمقدر نسبتها بحدود 15% من المواطنين، فإن احتجاجاتها المتصاعدة ضد التمييز والأزدراء، ومطالبتها بالمساواة وتمثيل عادل في المؤسسة الرسمية، فيما تمضي جماعات محدودة مطالبة بالانفصال، أو حكم ذاتي واسع النطاق، على غرار الأكراد في العراق، ويرون في ذلك خياراً محقاً، ولعله أكثر قدرة على تحقيق العدالة التي ستظل بعيدة عن أقاليم المملكة ما ظلت المركزية والديكتاتورية سائدة في الرياض. إننا، تعميم الحديث عن موقف موحد للشيعة في المنطقة يبدو تسطيحاً للحالات المتعددة في عمومها والمتباينة في بعض تفاصيلها، فالجماعات الشيعية تتحرك ضمن نطاق ما تؤمن بأنه حقها بالمواطنة، بما في ذلك شيعة السعودية الذين اختارت قياداتهم العودة إلى الداخل في 1993، لكن التقديرات الآن هي أن الطموح الذي كان يراود الشيخ حسن الصفار، أبرز الزعامات الشيعية في القطيف، والقيادات الشيعية الأخرى، والإصلاحيين من السنة وعموم الراغبين في التغيير قد تبدد منذ زمن، وخصوصاً أن وعود الملك عبد الله الذي رفع شعارات إصلاحية قبل نحو ثلاث سنوات، لم تكن أفضل حالاً من دعوات الإصلاح التي أطلقها الملك حمد في البحرين، وإن كان الأخير تميز عن غيره بصيغة ليبرالية شكلانية، سرعان ما تعزّت ديكتاتورية متأصلة.

مبررات التحالف الشيعي الخليفي

إننا، في ظل عدم وجود قاعدة ثابتة لتعامل الشيعة مع حكوماتهم غير ما تملية عليهم قناعاتهم ومصالحهم وطنهم... وفي ظل تحولات مهمة وتوازن قوى جديد تشهد الساحة الإقليمية، بما في ذلك الحديث عن استدارة أميركية نحو إيران، حيث المصالح دائمة والعلاقات متحركة، هل يمكن الحديث عن فرص لتحالف شيعي خليفي في البحرين؟

هنا لن أتحدث عن فرص التحالف مع رئيس الوزراء خليفة بن سلمان الذي هو في طور الرحيل، وإن كان عهده الأقل لم يشهد تمييزاً

جائراً بثناً على النحو الذي أشاعه نهج الملك حمد، بيد أن خليفة كان قد اختار التمييز الفاعل ضد الشيعة في القطاع المالي حين مكن السنة من التحكم الكامل بقطاع البنوك الذي بدأ ينتعش مع انطلاق رصاصات الحرب الأهلية في لبنان صيف 1975، وتواكب ذلك مع تمييز فاقع آخر خطه الملك في المؤسسة العسكرية، التي بدأ العمل على تأسيسها بمساعدة البريطانيين منتصف الستينيات من القرن الماضي.

وأخشى بعد الذي جرى من تردّد، أن الحديث قد لا يكون منطقياً عن فرص التحالف الشيعي مع الشيخ حمد الذي شكل عهده مرحلة حاسمة في تدهور العلاقات بين الشيعة والعائلة الحاكمة من جهة، والعلاقات السنية الشيعية من جهة أخرى، على نحو لم تشهدها مراحل سابقة في العهد الحديث، ولذا، سنقارب هنا إمكانية التحالف بين ولي العهد سلمان والإسلاميين الشيعة في جمعية «الوفاق» بقيادة رجل الدين

الشيخ علي سلمان، في بلد طالما نظر فيه إلى المعارضة والشيعة على أنهما وجهان لعملة واحدة. ولا يبدو ذلك دقيقاً تاريخياً، بيد أنه ولا شك يحمل الكثير من علامات الصحة في الوضع الراهن. ويقتضي اختبار الفرضية المذكورة مناقشة ما يمكن للمعارضين وعموم النخبة الشيعية من جهة، وولي العهد من جهة أخرى أن يقدماه لبعضهما البعض، في سبيل اختراق الوضع القائم على تحالف المكون السني مع العائلة الحاكمة التي تحتكر القرار الفعلي.

نقترح هنا مجموعة من العناوين لدراسة تموضع ولي العهد، بما يمكن من رسم خريطة التحالفات الماثلة، أذكرها على النحو الآتي: تموضعه في العائلة الحاكمة، موقف المواليين السنة تجاهه، موقف السعودية والعوائل الحاكمة في الخليج تجاهه، موقف الغرب وتقييمهم لبرنامج وأدائه، وخياراته المتاحة إبان توليه منصبه ولياً للعهد من 1999 حتى



خلال زيارة وزير الدفاع الأميركي تشاك هاغل إلى المنامة قبل أيام (أ ف ب)

السيد والرئيس وبينهما السعودية

علاء المولى*

حملت إطلالة السيد حسن نصر الله الأخيرة، عبر مقابلة هامة وراقية مع الإعلامي جان عزيز، العديد من الرسائل التي تستدعي التوقف والتأمل. ومع أن تسميته للسعودية كمسؤولة عن الإرهاب، في لبنان والمنطقة، ومعلقة للحل السياسي في سوريا، شكّلت سابقة طغت على ما عداها في النقاش اللاحق، فإن نصر الله بدأ في مقاربتة اللبنانية، «سيدا» للبلاد التي بدأ ردّه «رئيسها»، في اليوم التالي، أقرب إلى موقف زعيم لحزب فئوي فيها، وهو يستنكر الإساءة إلى السعودية. لا شك أن قرار تحميل السعودية

مسؤولية دعم الإرهاب، بما في ذلك، محاولة تفجير السفارة الإيرانية في بيروت، كان مفاجئاً للبعض بسبب فهمهم الخاص لطبيعة المناخات الجديدة في المنطقة. وهو لقي من ردود الفعل ما هو منسق ومتوقع في أن، ذلك أن فريق 14 آذار بات متفرغاً بشكل شبه حصري، لتبرير الإرهاب السعودي ودعمه، أملاً في الوصول إلى أهدافه في سوريا، ومن ثم لبنان. وسطحية «الفكر» الأذاري تعبر عن نفسها أحياناً بمواقف يراد لها أن تحمل نفساً عبقرياً، كمثّل القول إن اتهام السيد نصر الله للسعودية بندرج في إطار خلافه مع سياسة الرئيس الإيراني الانتحائية، علماً بأنها تحظى برعاية ودعم المرشد الأعلى.

بكونه خلاصة للفكر الوهابي وأدواته الإجرامية. ومعنى ذلك أن تنعكس هذه التطورات في الداخل اللبناني أيضاً. إنه، بعبارة أخرى، تعبير عن الضرورة الموضوعية للقطعة مع نظرية «الشطارة» اللبنانية والدخول في عالم السياسة الحدية، حيث المسألة قريبة المسؤولية. ويبدو هذا شرطاً لعملية بناء الدولة نفسها، بعد عقود من سقوطها بين مخالب تجار السياسة وأمرأ الحرب ومافيات النهب المنظم، في إطار التبعية الدائمة للمركز الرأسمالي وأدواته الإقليمية التي تصدرها مملكة آل سعود. هذا هو المنطق الذي حكم مجمل كلام نصر الله، ولعلّه، لهذا السبب، استنفر أركان النظام الذي ينازع سكرات الموت. لبنان وطن «نهائي»، أعلن زعيم حزب الله الذي يصفه خصومه بأنه إيراني ويريد بناء دولة إسلامية، وهو ذكر بأن الحزب توقف عن الدعوة إلى مؤتمر تأسيسي للبنان بعدما لحظ غياب «الإجماع» حوله. كذلك كشف أن الفريق «الأخر» هو الذي يعطل الحلول في البلاد، تلبية لرغبة سعودية أيضاً. ومع ذلك، مدّ نصر الله اليد، مجدداً، من أجل تشكيل حكومة جامعة «لأن هذا البلد لا يقوم على إلغاء أحد». لا يريد نصر الله، القائد الميداني للمحور المنتصر، أن «يلغي» الفريق اللبناني في المحور المهزوم.

تكريس هزيمة هذا المحور يجب أن يعكس تغييراً في الخيارات الكبرى، لا في تصفية الحسابات مع من تآمر على المقاومة ولا يزال. وفي هذا السياق تحديداً، صارت المواجهة مع

وليس معلوماً بعد، كيف سيستقيم ذلك مع تهمة الولاء لإيران وليس للبنان. هل تمرّد «الجندي» على الولي الفقيه مثلاً؟

لا يشذ موقف الرئيس ميشال سليمان عن هذا التوضع الأذاري، وخصوصاً أن زيارته الأخيرة لمملكة الصمت والقهر بدت، في الشكل والمضمون، إعلاناً عن الاستقرار في المحور المعادي لسوريا وحلفائها في لبنان. كل أركان السلطة اللبنانية يعرفون مدى التورط السعودي، والجديد الوحيد في هذا الموضوع هو قيام حزب الله، على لسان أمينه العام، بكشف الأمر أمام العموم. وعليه فإن موقف الرئيس سليمان من ذلك لا يمكن حصره بمجرد الحرص على العلاقة مع دولة شقيقة، حيث بدأ أقرب إلى تغطية على هذا الدور السعودي الذي يساهم في تخريب الجمهورية التي يرأسها وفي تعطيل تشكيل آخر حكومة في عهده. فلماذا باح نصر الله واستنكر سليمان؟ يبدو الأمر تكثيفاً شديد الصفاء لمآلات الحرب الكونية على محور الممانعة والمقاومة. فلم يعد مقبولاً من وجهة نظر هذا المحور أن يبنّى لبنان بنفسه عن تبعات التفاهم الروسي _ الأميركي وما تلاه من إعجاب للعدوان الإمبريالي المباشر على سوريا، واعتراف بحق إيران بالتخصيب على أراضيها والبدء برفع العقوبات الاقتصادية عنها. ولم يعد مسموحاً، على وجه الخصوص، أن يبنّى لبنان بنفسه عن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، الذي بات جميع المعنيين يجاهرون

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ مدير التحرير: إيلي شلهوب، وظيف
■ قانصوه ■ اقتصاد: محمد زبيب ■ محليات: حسن عليف ■ مجتمع: مهدي
■ زراقت ■ ثقافة: وائل، امه الاندري
■ رئيس مجلس الإدارة: إبراهيم الامين ■ الإدارة المالية: فادي خليك
■ الموارد البشرية: ربحا اسماعيل
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونات - سنتر كونيورد - الطابق
■ السادس ■ تليفاكس: 01759500 01759597 ■ ص.ب 5963/113
■ www.al-akhbar.com

■ الامانات Tree Ad 03 / 252224 - 01 / 611115
■ التوزيع: شركة اللواتك 03 / 828381 - 01 / 666314 - 15

الزخار

تأسست عام 1953
تصدرت شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سماحة
(2006-2007)

مستشار مجلس التحرير
انسى الحاج

رئيس التحرير: المدير المسؤول
إبراهيم الامين